# "العدالة الانتقالية"..

## وسبل تعزيز المصالحة والانتقال الديمقراطي بالصومال

# "العدالة الانتقالية"..

## وسبل تعزيز المصالحة والإنتقال الديمقراطي بالصومال

تمثل **"العدالة الانتقالية"** مقاربة مستحدثة لتجاوز حقبة الصراع الداخلي في مجتمع معين بتحقيق المصالحة بين أطراف الصراع وجبر الأضرار التي تسبب فيها وإنصاف ضحاياه، من خلال إرساء الآليات المناسبة –للخروج بشرف– من إرث التجاوزات والانتهاكات التي حدثت جراء الحرب الأهلية أو الحكم المستبد أو الاحتلال.

والصومال الذي يعاني منذ عام ١٩٩١ من حرب أهلية مزمنة والذي حقق بجهود المصالحة التي ترعاها دول مجاورة وأطراف دولية وتسهم فيها مؤسسات دولية، خطوات تبقى مهمة للتخفيف من الصراع والسعي للخروج منه، هو في حاجة أكثر من غيره لتوظيف هذه المقاربة بما تقدمه من آليات وما عرفته من تجارب لإستكمال المصالحة لديه بضم الأطراف التي لاتزال خارجها، وتحقيق الانتقال الديمقراطي الكامل بإشراك الشعب في اختيار ممثليه ومسؤوليه بصفة مباشرة بعد أن اقتصر اختيار الرئيس والبرلمان منذ تجربة مؤتمر جيبوتي ٢٠٠٠ على ممثلين محددين.

ونحن في هذه المداخلة سنحاول التطرق إلى مفهوم **"العدالة الانتقالية"** والتجارب التي سمحت ببلورته محاولين تطبيقه على التجربة الصومالية للخروج بما يمكن من نتائج تصب في ترسيخ المصالحة وزيادة فرص الانتقال الديمقراطي بهذا البلد العربي.

## "العدالة الانتقالية".. وتحديات إعادة السلم وتوطيده

تبلور مفهوم **"العدالة الانتقالية"** على مدى العقود الأربعة الماضية لتتظافر في تشكيله الجوانب السياسية والقانونية والحقوقية والإنسانية مجتمعة من خلال التجارب التي عرفتها مجموعة من الدول تبقى أهمها تشيلي وجنوب إفريقيا والمغرب وتيمور الشرقية.

ولعل هذا المفهوم يجد مرجعيته التاريخية في تعامل الدول الأوربية مع ضحايا النازية والمحاكمات التي أعقبتها لزعمائها والتعويض لليهود المتضررين من ممارساتهم، ليتعمق مفهوم **"العدالة الانتقالية"** لاحقا أكثر منذ السبعينات بأكثر من ثلاثين تجربة تباينت في أهميتها ومضامينها أبرزها تجارب قدمتها أمريكا اللاتينية لدى تشيلي وإغواتيملا الأرجنتين والبيرو والسلفادور، في حين عرفت إفريقيا نماذج من قبيل رواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا والمغرب، أما في آسيا فأبرز ما عرفته تجارب **"العدالة الانتقالية"** يبقى تيمور الشرقية، وفي أوربا وجدت تطبيقاتها في تجارب عرفتها كل من اسبانيا والبرتغال واليونان وبولندا وصربيا.

فمع حدوث تحول سياسي بعد حقبة من الحكم الشمولي أو الحرب الأهلية العنف يجد المجتمع نفسه في كثيرٍ من الأحيان أمام تركة ثقيلة من الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان، مما يحتم على الدولة العمل على تصفية هذا الإرث بما يعزز العدالة والسلام والمصالحة، متخذة آليات مختلفة من قبيل إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة ، ومحاكمة المتورطين في الانتهاكات، والتعويض للضحايا، وغالبا ما تحظى مثل هذه الجهود بدعم من المجتمع الدولي الذي قد يتدخل لتعزيز جهود **"العدالة الانتقالية"** وتشكيل محاكم دولية للجناة كما وقع في روندا وصربيا والسودان.

كما تعمل **"العدالة الانتقالية"** على توطيد المصالحة من خلال جهودها في الكشف عن حقيقة الإنتهاكات ومداها وآثارها وأعداد ضحاياها سبيلا لإنصافهم وقطعا للطريق أمام إفلات المتسببين فيها من العقاب ، مقدمة بذلك ثمنا يكون أساسيا لتحقيق مصالحة كاملة مع الماضي وتوطيد الثقة في الحاضر والمستقبل.

ويكون من أهم مسؤوليات الجهود المنصبة على تحقيق العدالة إعادة بناء المؤسسات الأمنية والقضائية من جديد، والتي ستعمل على توطيد السلم الاجتماعي وتشرف على محاسبة المتورطين وتقف في وجه تكرار ما وقع من مآس وانتهاكات.

وقد برهنت تجارب **"العدالة الانتقالية"** المختلفة على أهمية دورها في تحقيق المصالحة الكاملة بين أطراف الصراع السابق وإعادة الإعتبار للضحايا وتعزيز السلم والثقة في مؤسسات الدولة وإستعادة المجتمع لعافيته وفتحها لفرص أرحب وجادة للتمكين للانتقال الديمقراطي السلس للمجتمعات التي طبقت فيها مهما كانت درجة الإرث فيها كبيرة ، إذا تم التعامل معه بجدية ومسؤولية كما في تجارب تشيلي وجنوب إفريقيا والمغرب مثلا.

**الصومال.. و إستكمال جهود المصالحة:**

تخفي موجة التشاؤم والقلق من الوضع الصومالي على الكثيرين رصد التطور الحاصل في تقدم الوضع وزيادة فرص حل الأزمة في هذا البلد الذي يخضع لرهانات وصراعات دولية وإقليمية تؤثر عليه وتعمل هي الأخرى على تأخير مثل هذا الحل الشامل لمشكلته بحصول المصالحة بين أقطاب الصراع فيه لما تعمل عليه من زيادة الإستقطاب لأطرافه بين دول مثل جيبوتي وأثيوبيا وأرتيريا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الاستقطاب لدول الجوار للفرقاء الصوماليين يؤكد على أهمية إشراك كل المؤثرين على الوضع الصومالي من فرقاء داخليين ومنظمات إقليمية أو دولية (الإيغاد – جامعة الدول العربية – الإتحاد الإفريقي – الأمم المتحدة) ودول جوار، في أي حل مستقبلي حتى لا يتم على حسابها وحتى يكتب له النجاح والإستمرار حيث أن الأزمة الصومالية قد تم بالفعل تدويلها إلى درجة كبيرة.

ولا ريب أن المتفحص لمسار التسوية الصومالية ومؤتمرات المصالحة الكثيرة التي دشنتها بأكثر من دولة عربية وإفريقية (جيبوتي احتضنت أهم مؤتمرات المصالحة حيث تم تنظيم خمس مؤتمرات توج ثلاثة منها بإنتخاب ثلاثة رؤساء في أعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ) يرصد تقدما مضطردا وإن كان بطيئا ومتعثرا في الجهود نحو الحل –رغم ما يشوبها عادة من ظهور إنشقاقات جديدة بعد كل جولة وحصول تحالفات أو تبدلها– لعل أكثرها دلالة وأهمية المحطات التالية:

- في ١٩٩١/٨/١٥ أجريت أول مصالحة صومالية برعاية جيبوتية ترتب عنها تشكيل برلمان مؤقت من ١٢٣ شخصية وتوصية بأن يصبح علي مهدي محمد رئيسا للبلاد وأن يختار رئيس حكومة من الشمال.

- في إجتماع القاهرة ١٩٩٧ تم الإتفاق بين "أمراء الحرب " على وضع حد للصراع وإنتخاب حكومة موحدة.

- في مؤتمر جيبوتي ٢٠٠٠ الذي عقد برعاية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى كالإتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية تم اختيار المجلس الوطني الإنتقالي البالغ عدده ٢٤٥ عضو والذي مثلت فيه النساء والأقليات الذي انتخب على عبد القادر صلاد حسن رئيسا للصومال، ليتمكن من تشكيل أول حكومة للبلاد بعد إنهيار حكومة زياد بري ١٩٩١.

- في ٢٠٠٢ تم توقيع في منتجع الجوريت بكينيا وبحضور رؤساء كينيا والسودان وأوغندا على إتفاق موسع للفرقاء وتعهد ملزم بمواصلة جهود المصالحة في الصومال وهو الإتفاق الذي وقع عليه ممثلون عن الإتحاد الأوربي وكل من الولايات المتحدة وإيطاليا وإثيوبيا وجيبوتي ومصر كمراقبين.

- في ٢٠٠٥ نجح البرلمان رغم الصعوبات في إنتخاب عبد الله يوسف أحمد رئيسا للبلاد وتشكيل حكومة بمشاركة "زعماء الحرب السابقين " ،ورئاسة ونور حسن حسين –سيتمسك البرلمان فيما بعد برفض عزله من قبل الرئيس– رغم عجزها عن مزالة مهامها بالعاصمة مقاديشو.

- في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ التحق تحالف إعادة تحرير الصومال المعارض (جناح جيبوتي) بمسار التسوية السياسية عبر إتفاق وقعه بجيبوتي مع الحكومة الإنتقالية يقضي بوقف إطلاق النار وإنسحاب القوات الإثيوبية.

- في ٣١ يناير ٢٠٠٩ تم إختيار الشيخ شريف أحمد شريف رئيسا مؤكدا بذلك لدخول أهم فيصل في المحاكم في جهود التسوية والمصالحة بالصومال.

وقد أكدت محطات الأحداث أن الأمور تسير نحو تقبل الأطراف السابقة للحل (أمراء الحرب – طرف في المحاكم الأسلامية"جناح جيبوتي") مع معارضة أطراف جديدة متمثلة في حركة الشباب المجاهدين لجهود التسوية ، وضلوع بعض الدول الجوار في تغذية الإنشقاقات التي تسير نحو التقلص الذي يجد معناه في تتويج رئيس من المحاكم الإسلامية المعارض الأبرز للحكومة الإنتقالية رئيسا للكتلة المنخرطة في مشروع المصالحة والباحثة عن حل سياسي للأزمة، وعزل الأطراف الرافضة لها دوليا ومحليا.

ولعل المصالحة الكاملة تقتضي فتحها كما أشار إلى ذلك الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في ختام أعمال مجموعة الإتصال الخاصة بالصومال في القاهرة يوم ٢٣ إبريل ٢٠١٠، أمام كل أطراف التي لا تزال خارجها والتي في مقدمتها جناح المحاكم الإسلامية بأسمرة وحركة الشباب المجاهدين.

كما تقتضي جهود المصالحة تكريس الإنتقال الديمقراطي بالصومال من خلال نقل إختيار الرئيس إلى الشعب في إنتخابات نزيهة ، وفي ظل قوات دولية محايدة، تكرس لإشراكه في إختيار مسؤوليه، والاحتكام إليه في تداول السلطة.

كما أنه يتوجب وفاء المجموعة الدولية بالتزاماتها تجاه الحكومة الانتقالية وتمكينها من الحصول على الموارد التي تعهدت بها لإعادة الإعمار، ومساعدتها أولا في إعادة إدماج المليشيات المنخرطة في المصالحة في جيش قوي والحصول له على التدريب والتسليح لبسط سيطرة الحكومة على الأرض الصومالية بكاملها، ومواجهة تحديات معارضي التسوية والخارجين على القانون والتضييق عليهم في فرص الحصول على السلاح والحلفاء، لأن قوة الحكومة الانتقالية هي ما سيجبرهم في النهاية على الدخول في التسوية إذا استعادت الحكومة زمام المبادرة والقوة ووظفت خبرة المحاكم السابقة في ذلك.

ويبقى العمل على تقوية الحكومة، وإفساح المجال لتوسيع نطاق المصالحة لتشمل أيضا القابضين على السلطة في إقليم "أرض الصومال"، وتخفيف الاستقطاب الخارجي، وتوفير الإمكانيات المادية للحكومة ، وتعزيز الديمقراطية أهم الشروط لإقامة الأجواء المثلى للمصالحة واستكمالها.

**متطلبات تسوية الإرث الإنساني للصراع** :

لا شك أن تكوين لجنة للمصالحة من الشخصيات الدينية والحقوقية المعتبرة يمكن أن تسهم في توطيد جهود المصالحة والعمل على توسيعها من خلال سعيها لدى الأطراف المتبقية لإلتحاق بالتسوية، وتعبئة المجتمع بكامله على الإسهام في جهود المصالحة.

وسيكون أمام هذه اللجنة النبش في مخلفات الصراع الصومالي على مدى عشرين سنة للكشف عن التجاوزات والانتهاكات الهامة في مجال حقوق الإنسان و إقتراح سبل تسويتها بالمحاسبة أو العفو.

كما سيطرح على هذه اللجنة إقتراح أهم التدابير التي يتوجب اتخاذها لبناء مؤسسات جديدة للأمن والقضاء قادرة على الصمود والعمل لتحقيق الأمن وإنصاف الضحايا وإعادة الاعتبار لهم من خلال معاقبة المتورطين في جرائم ضدهم.

ولعل من أهم الملفات التي ستأخذ وقتا لدراستها وتسويتها من قبل مثل هذه اللجنة ملف اللاجئين الصوماليين في دول الجوار (يوجد باليمن وحدها ما يزيد على المليون) وطرق عودتهم ودمجهم بصفتهم أهم المتضررين من الصراع.

تحقيق **"العدالة الانتقالية"** بالصومال يقتضي أيضا تعويض لجنة المصالحة أصحاب الإعاقات الذين تأثروا بالصراع المرير تعويضا مجزيا لهم عن ما لحق بهم من أذى بدني ومعنوي سيبقى معهم ذكريات حاضرة في ما فقدوه من أعضاء وما تم التسبب لهم فيه من معاناة.

إحياء ذكرى الصراع وضحاياه وتخليده في نصب تذكاري – بإقتراح من اللجنة – يبقى ضروريا هو كذلك كآلية من أهم آليات **"العدالة الانتقالية"** لتذكير الأجيال لاحقا فداحة المعاناة والمآسي التي تسببت فيها الحرب لبلدهم ، والعمل على تحذير مثل هذه الأجيال من التسبب في تكرير التجربة توطيدا لقيم السلم والتشبث بها.

ومن هنا تكون المهام التي يقتضيها التعجيل بإنهاء الصراع وتسوية آثاره وتجاوزها تجد تسويتها الكاملة فيما تقدمه **"العدالة الانتقالية"** من آليات عديدة لتصفية مخلفات الصراع في الواقع والنفسيات جميعا ،ولا ريب أن مستوى الذين سيعهد لهم بتنفيذها وما يتمتعون به من مزايا ومؤهلات سيتحكم إلى حد كبير في صلاحية ونجاعة ما يقترحون من آليات وكيفية توظيفها على الوجه الأكمل ، وتحديد ما إذا كان المجتمع الصومالي قادرا –مثل غيره من الشعوب الإفريقية التي سبقته لمعالجة أرث الصراع –على النجاح في الخروج من ورطة الحرب وتجاوزها بما يمتلك من تراث هام لتسوية النزاعات بطرقه ومؤسساته الخاصة وما له من رصيد في هذا المجال يؤهله لتقديم تجارب ذات دلالة هو الآخر.

وسيكون على المجتمع الدولي تقديم كل ما يلزم من دعم لإنجاح جهود المصالحة في الصومال، وتمكين المنخرطين فيها من كسب رهان استعادة الأمن والوحدة الشاملة لأرضهم –بما فيها استرجاع السيادة على "أرض الصومال" – أو انتظار تزايد انتشار مخاطر وتفاقم الأزمة (لتتجاوز مظاهرها قوافل اللاجئين وتهديدات القرصنة ونقل الفوضى إلى نقل الصراع للدول المجاورة و ازدياد تأثير الحركات الأصولية المتطرفة)، والتهديد بانتكاسة عامة لمسار المصالحة الطويل لبناء سلطة موحدة بالبلاد وعودته إلى المربع الأول الذي بدأ منه منذ عشرين سنة.